

٢٠٥٩

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

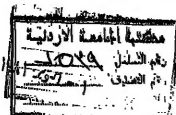
عمان: الخميس ٢٤ شوال سنة ١٣٨٩ هـ. الموافق ١ كانون الثاني سنة ١٩٧٠ م. العدد ٢٢١٦

صفحة

٢

٢١

٢١



نظام الجمعيات التعاونية

١٩٧٠ سنة

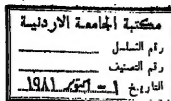
القرار انقطة لوزارة الزراعة

تصحيح خطأ

الردون (الجزيرة)

٢٠١٦ - ٢٠١٧ (ملاحق)

١٩٧٠



مطبعة القوات المسلحة الأردنية

هكذا من الأشهر

نفي الحسن بن طهر نائبا جلال الملك المظلم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٦
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١) لسنة ١٩٧٠

نظام الجمعيات التعاونية

صادر بمقتضى المادة ٣٢/ب من قانون التعاون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨

اسم النظام وبه العمل به

المادة ١ - يسمى هذا النظام ونظام الجمعيات التعاونية لسنة ١٩٦٩ هـ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تفسير الاصطلاحات

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

منطقة المساحة الجغرافية التي تشملها اعمال الجمعية وفقا لعقد تأسيسها .
نظام الجمعية الداخلي نظام الجمعية الداخلي المسجل وما يطرأ عليه من تعديلات
عضو تشمل كل من اشترك في التوقيع على طلب تأسيس جمعية بوصفه عضوا مؤسسا
وكل من قبل عضوا فيها بعد تسجيلها وفقا لنظامها الداخلي واسكان هذا النظام
وقانون التعاون .
القانون تهي قانون التعاون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ وما يطرأ عليه من تعديلات .

الفصل الاول

التأسيس والتسجيل والانظمة الداخلية

الجمعية التعاونية

المادة ٣ - تعتبر جمعية تعاونية كل جمعية تؤسس طبقا لاحكام القانون وهذا النظام ويكون عدد اعضائها ورأس مالها الاسهمي غير محددين وغايتها مساعدة اعضائها اقتصاديا بوصفهم متعجلين او مستهلكين او مستفيدين من خدماتها . وذلك بقيامها باعمال اقتصادية ونشاطات اجاعية تتيح للاعضاء بتضافر جهودهم وتكتيل مواردهم والمساهمة في تلك الاعمال والنشاطات باستعمال خدمات تلك الجمعية متعجلين في ذلك المبادىء التعاونية حسبما نص عليه في المادة (٤) من القانون .

تسمية الجمعية ومركزها وخاتمها

المادة ٤ - أ - يكون لكل جمعية تسمية خاصة بها توضح نوعها ومركزها او منطقة عملها وان تكون هذه التسمية خالية من اسم اي شخص او ذات دلالة على العائلية او القبلية او الطائفية .

ب - على كل جمعية ان تستعمل لفظة تعاون او تعاونية كجزء من اسمها .

ج - تتخذ كل جمعية مركزا لها في المملكة ، وتبلغ المدير العام عنوانها واي تغيير يحدث فيه .

د - يكون لكل جمعية خاتم رسمي حسب النموذج الذي يقرره المدير العام .

تكوين الجمعية

المادة ٥ - أ (١) تتكون الجمعية من افراد لا يقل عددهم عن عشرة ويموز قبول الجمعيات والمؤسسات التي لا تبني الربح في عضويتها ويجب في هذه الحالة ان لا يقل عددهم عن خمسة .

(ب) ينتخب المؤسسون الموقعون على طلب التأسيس من بينهم لجنة تحضيرية لا يقل عدد افرادها عن ثلاثة تتمتع بصلاحيات لجنة الادارة الى ان تنتخب الهيئة العمومية هذه اللجنة بعد تسجيل الجمعية خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

(ج) يوقع المؤسسون عقدا يسمى عقد التأسيس يشمل تاريخ تحريره ومكانه واسم الجمعية المقترح ومنطقة عملها ونوعها وغايتها ومقدار رأس مالها المدفوع والمكتتب به وقيمة السهم ورسم الانساب واسم كل منهم ومحل اقامته وحرقته وعمره .

(د) على المؤسسون ان يرفقوا مع طلب التأسيس والعقد شهادة تثبت انهم اودعوا رأس المال ورسم الانساب لدى البنك التعاوني .

(هـ) يكون المؤسسون مسؤولين بالتكافل والتضامن عن الالتزامات الناشئة عن تكوين الجمعية قبل تسجيلها .

(و) لا يجوز تكليف العضو الجديد بدفع مبلغ في رأس المال الاسهمي او رسم الانساب يتجاوز المبلغ الذي دفعه العضو المؤسس حين انسابه للجمعية وتسري على العضو الجديد جميع الاجراءات والشروط التي سرت على العضو المؤسس وله نفس التسهيلات في تسديد قيمة مساهمته .

طلب تأسيس الجمعية

المادة ٦ - أ (١) يقدم طلب تأسيس الجمعية حسب النموذج المقرر على اربع نسخ موقعا من المؤسسين الى المدير العام الذي يجري تقييما اقتصاديا للمشروع يرفع الطلب الى الوزير مشفوعا برأيه في تسجيل الجمعية خلال شهر من تسلمه الطلب .

(ب) يرفق الطلب بأربع نسخ من نظام الجمعية الداخلي المقترح موقعا من المؤسسين مينا فيه اسماء الاشخاص الذين تعتمدهم الجمعية للاتفاق على الصيغة النهائية للنظام مع المدير العام .

(ج) يتضمن النظام الداخلي البيانات التالية :

- ١ - اسم الجمعية
- ٢ - عنوانها المسجل
- ٣ - الغاية التي تأسست من أجلها
- ٤ - منطقة عملها
- ٥ - مؤهلات العضوية وشروط قبول الاعضاء وانسحابهم وفصلهم
- ٦ - الاحكام المالية
- ٧ - ادارة الجمعية
- ٨ - الدفاتر والانظمة المحاسبية والادارية والمالية بما فيها انظمة الموظفين والمستخدمين والوظائف والانتقال والسفر وفقاً لمتن الحال .
- ٩ - التحكم والتصفية
- ١٠ - طلب الانساب الى المنظمة

تسجيل الجمعية

- المادة ٧ - (أ) اذا التفتت المنظمة ان طلبات التسجيل مستوفية كافة الشروط القانونية وان تكوين الجمعية ونهجها الاقتصادي ملائم توصي بتسجيلها .
- (ب) يتألف قرار المنظمة برفض التسجيل وفق الاصول المدرجة في المادة (٥) من القانون .
- (ج) تعطى الجمعية شهادة التسجيل موقعة من الوزير وينشر اعلاناً بتسجيلها في الجريدة الرسمية ؛
- (د) تعفى من رسم التسجيل كل جمعية تتخذ النظام الداخلي النموذجي الذي يقرره المدير العام وينشر اعلاناً بتسجيلها في الجريدة الرسمية مجاناً .

تعديل نظام الجمعية الداخلي

- المادة ٨ - (أ) لا يجوز اجراء تعديل في نظام الجمعية الداخلي ولا حلف مادة منه او اضافة مادة اليه الا بقرار تصدره الهيئة العمومية في اجتماع تخضره اغلبية اعضاء الجمعية المطلقة بشرط ان يبلغ كل عضو اقتراح التعديل واسبابه وموعد الاجتماع ومكانه قبل انعقاده بخمسة عشر يوماً ويشترط في ذلك انه اذا لم تتوفر الاغلبية المطلقة في الاجتماع المذكور فلا يجوز النظر في التعديل قبل انقضاء ثلاثة اشهر على تاريخ ذلك الاجتماع .
- (ب) يقدم طلب بتسجيل التعديلات على اربع نسخ الى المدير العام ويبين فيه المادة الاصلية والمادة المعدلة موقعا عليه من لجنة ادارة الجمعية ؛
- (ج) مع مراعاة احكام المادة (٧) السابقة توصي المنظمة باجازه التعديل او رفضه ؛

- (د) ينظر الوزير في طلب التعديل ويصدر قراره وتزود الجمعية بنسخة مصادقة بالتعديلات وينشر اعلاناً في الجريدة الرسمية .
- (هـ) لا يجوز اجراء اي تعديل في نظام الجمعية الداخلي (تحت طائلة المسؤولية المقررة في المادة ٣٣ من القانون) ما لم يتم ذلك طبقاً لهذه المادة ؛

تعدد الجمعيات والفروع

- المادة ٩ - (أ) يكون مركز الجمعية في المنطقة التي تراول فيها اعمالها ، ولا يجوز ان يكون لها فروع في مناطق اخرى الا بموافقة المدير العام الخطية . واذا فتحت جمعية فرعاً لها في بلد غير منطقة عملها دون موافقة تعاقب بموجب المادة ٣٣ من القانون مع الغاء الفرع ؛
- (ب) لا يجوز ان تؤلف اكثر من جمعية لفرض واحد في قرية او مدينة واحدة الا بموافقة المدير العام الخطية ، ويجب التمييز بين اسماء الجمعيات بصورة لا تدعو الى الالتباس ؛

الشخصية الاعتبارية للجمعية

- المادة ١٠ - (أ) يكون للجمعيات المسجلة بموجب القانون صفة الشخصية الاعتبارية ، ويتحقق ان تمتلك الاموال المنقولة ، وان تمتد المقاولات والعقود ، وان تكون خصصاً في الدعاوى التي تقيمها او تقام عليها وفي غير ذلك من الاجراءات القضائية ، وان تقوم بما تقتضيه الضرورة لتحقيق جميع الغايات التي تأسست من اجلها .
- (ب) يجوز للجمعية قبول الهبات والتبرعات بموافقة لجنة ادارتها والمدير العام ؛

شروط العضوية

- المادة ١١ - (أ) يقبل عضواً في الجمعية :
- ١ - كل من اتم الثامنة عشرة من عمره باستثناء الورثة القاصرين للاعضاء المتوفين وطلاب المعاهد في جمعيات معاهدم ؛
 - ٢ - اية جمعية مسجلة ؛
 - ٣ - اية هيئة او مؤسسة لا تبغي الربح .
- (ب) اذا كانت الغاية الرئيسية للجمعية الحصول على مال لاقرضه لاعضائها يشترط ان يكون كل من هؤلاء الاعضاء :
- ١ - مقيماً في المدينة او القرية او في جوارها او في قرية من مجموع القرى المشمولة في منطقة اعمال الجمعية ؛
 - ٢ - مالكا او متصرفاً بارض في منطقة جمعيات التسليف الريفية ، ويجوز له ان يصبح عضواً في جمعية اخرى اذا كان يملك او يتصرف بارض في قرية اخرى خارجة عن منطقة اعمال الجمعية وفي كلتا الحالتين يجب ان يستغل العضو الارض لحسابه .

٣ - من يتعاملون حرفية أو مهنة واحدة ويقبل العمل في الجمعية إذا كانت مهنية عالية أو تجمعهم مصالح مشتركة .

(ج) ١ - لا يتمتع أي عضو من أعضاء الجمعية بحقوق العضوية ما لم يكن قد سدد ما هو مستحق عليه للجمعية من رسم الانتساب وإعطاء الاسم أو إذا خالف أحكام نظام الجمعية الداخلي .
٢ - لا يجوز للعضو غير المتمتع بحقوق العضوية في جمعياته أن يمثلها أو ينوب عنها في أية حالة من الأحوال ، ولا أن ينتخب عضواً في لجنة الإدارة أو لجنة المراقبة أو أية لجنة فرعية أخرى .

(د) ١ - إذا قبل عضو في جمعية يصبح مسئولاً عن التزاماتها السابقة لتاريخ انضمامه إليها ما لم يقرر مجلس إدارتها خلاف ذلك وفي هذه الحالة يجري توزيع العجز الحاصل على الأعضاء السابقين .
٢ - إذا انتهت عضوية شخص يبقى مسئولاً عن التزامات الجمعية منذ انفصاله عنها مدة سنتين اعتباراً من نهاية سنة الجمعية المالية التي انتهت فيها عضويته وتحتصر مسؤوليته في الالتزامات الناشئة حتى نهاية السنة المالية التي انتهت خلالها عضويته .

تحديد مكان الإقامة

المادة ١٢ - إيفاء بالغاية المقصودة من هذا النظام ، إذا نشأ خلاف بشأن شخص يقيم في مدينة أو قرية أو في جوارها القريب ، أو فيما يتعلق بالصنف الذي تنتمي إليه الجمعية أو نطاق أعمالها أو احترامه حرفية أو مهنة خاصة ، يفصل المدير العام في ذلك الخلاف ويكون قراره نهائياً .

المسؤولية

المادة ١٣ - تنقسم الجمعيات من حيث مسؤولية أعضائها إلى نوعين :
(أ) جمعيات محدودة المسؤولية يكون الأعضاء فيها مسئولين بقدر قيمة أسهمهم المكتتب بها لا المدفوعة في الجمعية ، أو بقيمة أزيد منها حسبما ينص عليه في نظام الجمعية الداخلي .
(ب) جمعيات غير محدودة المسؤولية يكون فيها الأعضاء مسئولين بالتكامل والتضامن عن كافة ما على الجمعية من التزامات ، تطبق هذه المسؤولية في حالة تصفية الجمعية .
(ج) تكون مسؤولية الجمعية المنتهية إلى جمعية ثانوية ذات مسؤولية محدودة .
(د) يجب أن تصاف عبارة (محدودة المسؤولية) أو (غير محدودة المسؤولية) وفق مقتضى الحال إلى اسم كل جمعية تنتمي إلى أي من هذين النوعين .

زوال العضوية

المادة ١٤ - (أ) تزول العضوية بقرار من لجنة الإدارة و موافقة المدير العام في الحالات التالية :

- ١ - انسحاب العضو
- ٢ - وفاة العضو
- ٣ - فقدان العضو شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا النظام .
- ٤ - فصل العضو
- ٥ - انقراض العضو في سلك الجندية أو الأمن العام أو الجابرات العامة .

(ب) يسترد العضو قيمة أسهمه والمبالغ المستحقة له حين زوال عضويته بعد حسم ما هو مستحق عليه من التزامات وفقاً لأحكام نظام الجمعية الداخلي .

الاندماج الجمعيات

المادة ١٥ - (أ) يجوز لجمعيتين أو أكثر الاندماج معاً بموافقة المدير العام وذلك بقرار يتخذه ثلثا أعضاء الهيئة العمومية في اجتماع تعقده كل جمعية على أن يبلغ كل عضو اقتراح الاندماج وموعد الاجتماع ومكانه قبل انعقاده بثلاثة عشر يوماً ويجوز إجراء هذا الاندماج دون تصفية الجمعيات المندجة معها ودون تقسيم أموالها ، ويعتبر قرار الاندماج الذي تصدره هذه الجمعيات بمثابة عقد كافٍ لنقل جميع موجوداتها والتزاماتها إلى الجمعية الموحدة .

يحق لكل عضو مخالفت الأسس من الجمعية واسترداد قيمة أسهمه والمبالغ المستحقة له بعد حسم ما هو مستحق عليه وفقاً لأحكام النظام الداخلي .

(ب) يجوز لأي جمعية أن تنقل موجوداتها والتزاماتها إلى جمعية أخرى بقرار تصدره وفقاً للأصول المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا قبلت الجمعية التالية بهذا النقل .

(ج) يعلن في الصحف المحلية عن الجمعيات الراغبة في الاندماج أو نقل الموجودات والالتزامات إلى جهة أخرى قبل تقديم طلب الاندماج بثلاثة أشهر أو الجمعيات المندجة لامتاحة الفرصة لذاتي الجمعيات المندجة للاعتراض .

إذا اعترض أحد ذاتي أية جمعية من هذه الجمعيات على الاندماج أو على نقل الموجودات والالتزامات وبلغوا اعتراضهم كتابة إلى تلك الجمعية أو الجمعيات والمدير العام قبل الموعد المعين للاندماج أو النقل بشهر واحد على الأقل فيجب إجراء تسوية لتلك الديون .
وفي حالة اعتراض اللذان فيحق له الاستئناف إلى الوزير ويكون قراره نهائياً .

(د) تقدم لجان إدارة الجمعيات طلباً بالاندماج للمدير العام الذي يقرر قبوله أو رفضه ويبلغ الوزير إذا ترتب على ذلك تسجيل أو شطب في السجل .

(هـ) للمدير العام أن يأمر بدمج جمعيتين أو أكثر إذا ما اقتنع أن ذلك الدمج هو لمصلحة الجمعيات المندجة أو الحركة التعاونية في المنطقة .

الفصل الثاني

إدارة الجمعية

لجنة الإدارة

المادة ١٦ - (أ) يكون لكل جمعية لجنة إدارة تدبر شئونها وتؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل تنتخبهم الهيئة العمومية من بين أعضائها القاطنين في منطقة عمل الجمعية طبقاً لأحكام نظام الجمعية الداخلي .

(ب) يحظر على لجنة الإدارة أو أي عضو من أعضائها أن يزاول بصفته الشخصية أي عمل من الأعمال التي تراوحتها الجمعية أو يتعارض مع مصالحها .

(ج) يجوز منح أي عضو من أعضاء لجنة الإدارة أو أكثر بقرار من الهيئة العمومية مكافأة سنوية لحسن إدارته على أن لا تتجاوز المكافأة عشرة بالمئة من الفائض الصافي ، أو سنتين ديناراً للعضو الواحد أي المبلغين أقل .

(د) تقرر الهيئة العمومية بدل حضور جلسات اللجنة الإدارية حسبما يحدد في نظام الجمعية الداخلي .

لجنة المراقبة

المادة ١٧ - (أ) للهيئة العمومية لاية جمعية ان تنتخب من بين اعضائها الحاضرين لجنة مراقبة من ثلاثة اعضاء على الاقل مهمتها مراقبة سير اعمال الجمعية بانتظام وفقسا للتشريعات والمبادئ التعاونية والنظام الداخلي وقرارات الهيئة العمومية للجمعية . ويحظر على اي عضو من اعضائها ان يزاول بصفتة الشخصية اي عمل من الاعمال التي تراولها الجمعية او يتعارض مع مصالحها .

(ب) يجوز منح اي عضو من اعضاء لجنة المراقبة او جميعهم مكافأة سنوية لحسن المراقبة بقرار من الهيئة العمومية شريطة ان لا تتجاوز مجموع هذه المكافآت خمسة بالمئة من الفائض الصافي وان لا تتجاوز ثلاثين دينارا لعضو المقرر منحه المكافأة (اي المبلغين اقل) .

(ج) للجنة المراقبة ان تطعم بنفسها على جميع البيانات الخاصة بأعمال الجمعية وسجلاتها وحساباتها ومراسلاتها وان تجرد نماذجها . ويجوز لها ان تستعين بأي شخص ذي خبرة ولسا ان تطلب من لجنة الادارة دعوة الهيئة العمومية للاجتماع او تدعوها هي بنفسها اذا لم تلب لجنة الادارة طلبها اذا رأت لزوما لذلك .

(د) تقرر لجنة المراقبة منح القروض والسلفات لاعضاء لجنة الادارة ، وتباشر باسم الجمعية اجراءات التحكيم والدعوى التي يراد رفعها لمصلحة الجمعية ضد لجنة الادارة او احد اعضائها .

(هـ) لا يجوز الجمع بين عضوية لجنة المراقبة ولجنة الادارة .

صلاحيات الهيئة العمومية ولجنة الادارة وعقد اجتماعاتها

المادة ١٨ - (أ) تكون الهيئة العمومية المرجع الاعلى في تقرير شؤون الجمعية خاصة فيما يتعلق بشراء العقارات او بيعها او رهنها وعلى لجنة الادارة تنفيذ قرارات الهيئة العمومية .

(ب) يجوز للجنة الادارة ان تدعو الهيئة العمومية الى الاجتماع في اي وقت ويترتب عليها ان تدعوها للانعقاد خلال شهر واحد من تاريخ استلامها طلبا خطيا بذلك من لجنة المراقبة او من المدير العام او من خمس الاعضاء على الاقل .

(ج) اذا دعت الهيئة العمومية للاجتماع ولم تجتمع او اذا لم تدع الى الاجتماع بناء على طلب كهؤلاء فيحق حينئذ للمدير العام ان يدعوها وتقرر الجهة التي ستتحمل النفقات المصروفة في سبيل ذلك وتحصل كدين مستحق الاداء المنظمة .

(د) يتألف النصاب القانوني للاجتماع الذي يدعو اليه المدير العام من اي عدد من الاعضاء ويحق للجنة الادارة تحصيل بدل نفقات من العضو المتخلف دون عذر بمقتضى نظامها الداخلي .

(هـ) اذا لم تعقد لجنة الادارة اي اجتماع وفقا لنظامها الداخلي يجوز للمدير العام او من يفوضه ان يدعوها واذا لم تجتمع خلال اسبوعين من تاريخ الدعوة تعتبر انها اتركت مخالفة .

(و) توجبا لمصلحة العامة او لمصلحة الجمعية يجوز للمدير العام ان يوقف لجنة الادارة او لجنة المراقبة عن اعمالها او يكلف يد اي عضو من اعضائها او من اعضاء لجنة المراقبة عن العمل وفي هذه الحالة يجوز للمدير العام ان يفوض شخصا او اكثر لقيام باعمال لجنة الادارة او العضو خلال مدة التوفيق .

(ز) للمدير العام ان يعين لجنة ادارة مؤقتة للجمعية تتولى صلاحيات اللجنة الادارية للجمعية في الحالتين التاليتين :

١ - اذا اصبح عدد اعضاء لجنة الادارة لا يشكل نصاباً قانونياً لاي سبب كان طبقاً لاحكام نظام الجمعية الداخلي .

٢ - اذا خالفت لجنة الادارة اي حكم من احكام القانون او هذا النظام او اي نظام آخر صادر بمقتضا او احكام النظام الداخلي للجمعية او قرارات الهيئة العمومية ولم تقم لجنة الادارة بازالة اسباب المخالفة خلال شهر واحد من تاريخ توجيه اشعار خطي من المدير العام .

(ح) على لجنة الادارة المؤقتة ان تدعو الهيئة العمومية للانعقاد خلال تسعين يوما من تاريخ تأليفها وان تعرض عليها تقريرا مفصلا عن وضع الجمعية . وتنتخب الهيئة العمومية في هذا الاجتماع لجنة ادارة جديدة .

(ط) المدير العام ان يمدد مهلة عمل لجنة الادارة المؤقتة اذا لم تستطع خلال المدة المذكورة بالفقرة السابقة من انجاز مهمتها الى فترة لا تتجاوز العام الواحد اعتبارا من تاريخ تعيينها .

(ي) اذا انتقح المدير العام بان التأخير في انجاز تلك المهمة كان ناجما عن تقصير لجنة الادارة المؤقتة فله ان يعين بدلا منها .

التصويت والانتداب

المادة ١٩ - (أ) لكل عضو من اعضاء الجمعية الاولى صوت واحد في ادارة اعمالها ، ويكون لرئيس الاجتماع صوت مرجع عند تساوي الاصوات .

(ب) اذا كانت الجمعية عضوا في جمعية اخرى او اتحاد فلها ان تنتدب احد اعضائها لصوت ويبدى رأيه فيما يتعلق بشئون الجمعية الاخرى ويعطى هذا العضو الاصوات المحددة في النظام الداخلي للجمعية الاخيرة او ذلك الاتحاد .

(ج) للجمعية التي لها فروع في مدينة او قرية واحدة أو في اكثر من مدينة او قرية واحدتان تنص في نظامها الداخلي على عقد جلسات عليية كل فرع او على عقد جلسة في مكان معين يحضرها ممثلون منتخبون انتخابا محليا ، ولولا الممثلين الاصوات المحددة في نظام الجمعية الداخلي .

(د) لاي عضو متنيب خارج المملكة ان ينيب خطيا عضوا آخر بموافقة لجنة الادارة ، غير انه لا يجوز للعضو الواحد ان ينوب عن اكثر من عضو واحد .

(هـ) لا يجوز الاثابة في غير الاحوال المنصوص عليها في الفقرات (ب، ج، د) من هذه المادة .

تضمين الاعضاء

المادة ٢٠ - للجمعية ان تدرج في نظامها الداخلي صلاحية تحميل الاعضاء بدل نفقات وعطل وضرب وتعتبر هذه الغرامات ديونا مستحقة للجمعية :

هكذا من العمل

الفصل الثالث

الاموال والممتلكات

التعامل مع الغير واقتراض الاموال

المادة ٢١ - (أ) يجوز ان تتناول اعمال الجمعيات مصالح الافراد او الهيئات من غير اعضائها وفي الحدود التي ينص عليها نظام الجمعية الداخلي لخطة مصلحة الجمعية والمصلحة العامة ، ما عدا اعمال الاقتراض فانه لا يجوز للجمعية ان تقرض غير اعضائها .

(ب) لا يجوز للجمعية ان تقرض او ترتبط بكفالة مالية مع غير المنظمة الا بعد الحصول على موافقة المدير العام الحظية ، واذا خالفت الجمعية هذا الحكم فتصبح الاموال المقرضة من المنظمة مستحقة الاداء .

قبول الودائع واقتراض الاموال

المادة ٢٢ - (أ) للجمعية ان تقبل الودائع من الاعضاء وغيرهم وفقا لنظامها الداخلي .

(ب) لا يجوز لاية جمعية ان تودع اموالها في غير المنظمة ما دام هنالك فرع لها يتعاطى الاعمال المصرفية ضمن منطقة الجمعية الا بموافقة المدير العام .

قروض الاعضاء وrehن حاصلاتهم وادواتهم وعقاراتهم

المادة ٢٣ - (أ) للجمعية ان تقرض اي عضو من اعضائها وفقا لنظامها الداخلي .

(ب) للجمعية ان توثق قروضها برهن او تأمين على اموال المقرض المنقولة وغير المنقولة . ولها ان تحول اي تأمين او رهن للمنظمة توثيقا لقروضها .

(ج) يعتبر عقد الرهن رهنا ممتازا وساري المفعول فور توقيع الراهن عليه والمقوضين بالتوقيع نيابة عن الجمعية ويظل عقد الرهن ساري المفعول الى ان يسدد العضو جميع ما يملكه للجمعية . ويجوز للجمعية ان تحول اي رهن من هذه الرهون تأمينا لأي قرض تطلبه .

حدود الاسهم

المادة ٢٤ - لا يحق للعضو اية هيئة معنوية او مؤسسة لا تبغي الربح المساهمة بما يزيد على خمس رأس مال الجمعية ، اما اذا كان العضو جمعية فيحق لها ان تساهم باكثر من ذلك على ان لا تتجاوز مساهمتها ٤٩ بالمئة من رأس مال الجمعية المتتمة اليها .

استهلاك الاسهم

المادة ٢٥ - لا يجوز تحويل الاسهم او الحصة التي يملكها اي عضو في رأس مال الجمعية غير انه يجوز للجمعية ان تستهلكها وفقا لنظامها الداخلي .

حجز الاسهم والاموال

المادة ٢٦ - (أ) للجنة ادارة الجمعية ان تحجز اسهم واموال اي عضو حالي او سابق وفاء لدينها بما في ذلك الموائد والمكافآت او اي مبلغ آخر ولها ان تستوفي الدين الذي يملكه من اي مبلغ مستحق له .

(ب) لا يحق لأي عضو من اعضاء الجمعية ان يرهن اسهمه لما او لغيرها تأمينا لقرض .

استثناء الاسهم من الحجز

المادة ٢٧ - مع مراعاة احكام المادة (٢٦) من هذا النظام ، لا يجوز الحجز على اسهم العضو او حصته في رأس مال الجمعية ، ولا يعيها استنادا الى قرار صادر من اية محكمة او دائرة اجراء وفاء لدين او للخدمة مستحقة عليه واذا افلس اي عضو فلا يجوز للمود وطابق افلاسه ان يضع يده على اسهمه او حصته في رأس مال الجمعية ولا ان يدعي او يطالب بها .

الاموال المستحقة على الاعضاء

المادة ٢٨ - (أ) تحصل جميع الاموال المستحقة للجمعية على اي عضو من اعضائها او على اي شخص آخر بمقتضى هذا النظام ، او بموجب نظامها الداخلي ، او بما يتعلق باعمالها كما تحصل الاموال الاميرية وفقا للباب ٢٥ من القانون .

(ب) تتقاضى المنظمة من الجمعية او العضو تفقات التحصيل وفقا لما يقرره المدير العام او من ينوبه .

الاعضاء المتوفون

المادة ٢٩ - (أ) اذا توفي احد الاعضاء وطلب ورثته الانتساب للجمعية وقبل طلبهم فعل لجنة الادارة ان تنقل حقوق والتزامات المتوفي لورثته خلال سنة واحدة من وفاته .

(ب) يحق لورثة المتوفي او ممثله القانوني ان يطلب من الجمعية ان ترد اليه خلال هذه المدة قيمة الاسهم او اية اموال اخرى مستحقة عليها للمتوفي ، اذا لم يرغب الورثة في الانتساب الى الجمعية او لم يكونوا ممن تنطبق عليهم شروط العضوية .

(ج) تحجز تركة العضو المتوفي لوفاء الديون التي عليه للجمعية حين وفاته .

عقد بيع الحاصلات

المادة ٣٠ - للجمعية التي من غاياتها تسويق حاصلات اعضائها الزراعية وتاج حيواناتهم ومنتجاتهم ومصنوعاتهم ان تتعاقد واعضاءها اما بمقتضى نظامها الداخلي ، ولما بعد خاص بشأن بيع حاصلاتهم او المتاعير او الاصناف التي يتفق عليها اما لها نفسها او بواسطة خلال مدة معينة ، ويجوز ان ينص العقد على دفع مبلغ معين عن كل وحدة من الوزن او غيرها من المقاييس والموازين باعتبار انها عطل وضرر متفق عليه سابقا يدفعه العضو اذا اخل بشروط العقد ، ويعتبر هذا المبلغ ديناً مستحقاً للجمعية .

التصرف بالفائض الصافي

المادة ٣١- يجب على كل جمعية ان تنقل في كل سنة :

(أ) مبلغا لا يقل عن ٢٠ بالمئة من الفائض الصافي الى المال الاحتياطي .

(ب) مبلغا لا يقل عن ١٠ بالمئة من رصيد الفائض الصافي لصندوق التعلم في الجمعية واذا لم يصرف هذا المبلغ خلال سنتين لهذا الغرض فيحول لصندوق التعلم في المنظمة .

(ج) الفائض الصافي المتأتي من التعامل مع غير الاعضاء والمبالغ غير المطالب بها والهيئات والمساعدات التي لم تحدد طرق اتقاقها تقيد في حساب احتياطي خاص لمواجهة اي عجز يحصل في ميزانية الجمعية خلال مدة سنتين وبخلاف ذلك تحول هذه المبالغ الى الاحتياطي العام للجمعية .

القوائد على الاسهم والقوائد

المادة ٣٢- (أ) يجوز ان تدفع الجمعيات سنويا فائدة لا تزيد على ٦ بالمئة من قيمة الاسهم المدفوعة .

(ب) عند دفع فائدة من الاسهم يكون نصيب جميع الاسهم في هذه الحالة متساويا ولا يميز صنف منها على آخر ، الا اذا نص على خلاف ذلك في نظام الجمعية الداخلي .

(ج) يجوز توزيع عوائد على الاعضاء بنسبة تعاملهم مع الجمعية حسبما هو منصوص عليه في نظامها الداخلي .

التبرع لوجوه الخير

المادة ٣٣- للهيئة العمومية لاية جمعية ، بعد تخصيص المبلغ الذي تقضي به المادتين (٣١) و (٣٢) من هذا النظام ان تبرع بما لا يزيد على ١٠ بالمئة من رصيد الفائض الصافي في وجوه البر او المنفعة العامة .

التصرف بالعجز

المادة ٣٤- يجب على الجمعية اذا لحقها عجز ان توزع ذلك العجز على الاعضاء وفقا لنظامها الداخلي او وفقا لما تقرره الهيئة العمومية توزيعه يكون اعضاء الجمعية ملتزمين به بالتساوي .

تغطية العجز

المادة ٣٥- (أ) بالرغم مما ورد في المادتين (٣١) و (٣٢) من هذا النظام اذا لحقت بالجمعية خسارة ونشأ عنها عجز في سنة ولم ينص في نظامها الداخلي على كيفية تغطية العجز ، فلا يجوز توزيع اي فائض في السنوات التالية الا بعد ايفاء ذلك العجز .

(ب) تخضع قرارات الهيئة العمومية فيما يتعلق بالشئون المالية لموافقة المدير العام .

المال الاحتياطي

المادة ٣٦- (أ) المال الاحتياطي المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة ٣١ من هذا النظام غير قابل للتجزئة ، وليس لأي عضو الحق بحصة معينة فيه . ويجوز استئثاره في اعمال الجمعية وفق نظامها الداخلي .

(ب) عندما تكون الجمعية في دور التصفية ، او تمت تصفيتها وبعد دفع كافة الالتزامات وتسديد نفقات لتصفية يجري التصرف بالفائض التصفية وفقا لنظامها الداخلي او لما تقرره الهيئة العمومية .

الحجز الاحتياطي ومنع مغادرة البلاد

المادة ٣٧- اذا تبين للمدير العام في اي وقت من الاوقات بان شخصا مدينا للجمعية او عليه التزامات قبلها :

(أ) يوشك ان يبيع امواله او اي قسم منها ، او

(ب) يوشك ان ينقل جميع امواله او اي قسم منها من منطقة الى اخرى ، او

(ج) يوشك ان يغادر البلاد قبل دفع ما عليه من اموال للجمعية ، او

(د) يوشك ان يبيع اموالا غير منقولة ، او

(هـ) يوشك ان يخالف او انه يخالف احكام عقد الرهن او البيع او اي عقد آخر مع جمعيته .

فيجوز ان يطلب من السلطات المختصة بمنع مغادرته البلاد ووضع الحجز الاحتياطي على تلك الاموال او على اى قسم منها ، الا اذا قدم ذلك الشخص كفالة مالية مقبولة من المدير العام ويكون لهذا الحجز مفعول اي قرار حيز تصدره محكمة نظامية او سلطة اخرى مختصة .

الفصل الرابع

تدقيق الحسابات

تدقيق الحسابات

المادة ٣٧- أ - على كل جمعية عند انتهاء سنتها المالية ان تعد ميزانية تبين فيها موجوداتها والتزاماتها والحسابات

الاحتياطية وتقرر لجنة الادارة والبيان الاحصائي حسب النماذج التي يعدها المدير العام لهذه الغاية .

ب- اذا لم تتم الجمعية باعداد ميزانيتها خلال شهر واحد من نهاية سنتها المالية فللمدير العام الحق في

تعيين محاسب على نفقة الجمعية لاعداد الميزانية وتحصل اجوره من الجمعية وتكون كائنها دين

مستحق للمنظمة .

ج - يجب ان تدقق دفاتر حسابات كل جمعية مرة واحدة على الاقل في السنة من قبل دائرة مراقبة

الحسابات وفقا للفقرة ب من المادة ٢٨ من القانون . ويشترط في ذلك ان يتم تدقيق حسابات

الجمعية خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية .

د - تدفع الجمعية للمنظمة نفقات التدقيق حسبما يقرره المدير العام .

هـ - للجمعية بالإضافة الى تدقيق المنظمة ان تعين مدققا من بين المدققين المرخصين في المملكة وتقوم

بدفع نفقات التدقيق في كلتا الحالتين ، ولما ان تعرض على نتائج التدقيق الى المجلس للنظر فيه

ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا على ان يبت في الامر خلال شهر واحد من تساريخ استلام

الاعتراض ؟

هكذا من الشغل

- و - يقوم مدير دائرة مراقبة الحسابات او مدقق الحسابات المرخص بتصديق الميزانية العمومية والحسابات الختامية ويقدم تقريره وفق النموذج الذي يقرره المدير العام للجنة ادارة الجمعية .
- ز - تقوم لجنة ادارة الجمعية بعرض الميزانية العمومية والحسابات الختامية وتقرر مدقق الحسابات على الهيئة العمومية خلال شهرين من تاريخ تصديقها لاقرارها وترسل الى المدير العام نسخة عن وقائع اجتماع الهيئة العمومية ووقائع اجتماع لجنة الادارة الذي يحوي توزيع المناصب الادارية والمقوضين بالتوقيع ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد ذلك الاجتماع .
- ح - على مدير دائرة مراقبة الحسابات او مدقق الحسابات المرخص ارسال نسخة عن الميزانية العمومية والحسابات الختامية وتقريرها عن وقت الجمعية المالي والاداري الى المدير العام .
- ط - صلاحيات المدقق

يحق لاي موظف بدائرة مراقبة الحسابات او المدقق المرخص المعين من قبل الجمعية الاطلاع على دفاتر الجمعية وسجلاتها وحساباتها وقسائم الوصولات وجميع الاوراق الاخرى وتدقيق رصيد النقد والسندات المالية والديون المستحقة والتحقق من موجودات الجمعية والتزاماتها وعلى لجنة ادارة الجمعية او اي عضو من اعضائها تقديم كل ما يطلبه موظف دائرة مراقبة الحسابات او المدقق المرخص من معلومات بشأن معاملات الجمعية واعمالها وله ان يستدعي اي عضو من اعضاء الجمعية او لجانها المختلفة او اي مستخدم او موظف حالي او سابق اذا رأى ان في استطاعته تقديم معلومات مفيدة عن معاملات الجمعية وادارة شؤونها كما يحق له طلب ابراز ما في عهدهم من مستندات وسجلات .

ي - على كل جمعية ان تحتفظ بالسجلات التالية :

- ١ - دفتر اليومية .
- ٢ - سجل حسابات الاعضاء .
- ٣ - سجل الاسهم .
- ٤ - سجل الجرد .
- ٥ - سجل العضوية .
- ٦ - سجل وقائع اجتماعات الهيئة العمومية .
- ٧ - سجل وقائع اجتماعات لجنة الادارة .
- ٨ - واي سجل آخر يقرره المدير العام .

الفصل الخامس

التحقيق في شؤون الجمعية والكشف على دفتريها

التحقيق في شؤون الجمعية

المادة ٣٨ - أ - المدير العام اذا ما كلفته اكثرية اعضاء لجنة الادارة او لجنة المراقبة او ايسة هيئة اخرى مؤلفة بمقتضى نظام الجمعية الداخل ، او ما لا يقل عن ثلث اعضاء الجمعية او من تلقاء نفسه ان يعهد بتفويض خطي الى اي شخص بالتحقيق في تأليف الجمعية والكيفية التي تتماثل بها اعمالها وحالتها المالية وله ان يكلف طالب التحقيق بايضا مبلغ لدى المنظمة لسد المصاريف التي يقدرها لهذا التحقيق ، على ان يقدم المكلّف بالتحقيق تقريراً خلال شهر من تاريخ التكليف .

(ب) يجب على اي عضو من اعضاء الجمعية بما فيهم اعضاء لجنة الادارة ولجنة المراقبة واي مستخدم او ذي صلة باعمالها ان يقدم الى الشخص المفوض بالتحقيق جميع ما يحتاج اليه من معلومات خاصة بشؤون الجمعية واعمالها .

الكشف على دفاتر الجمعية

- المادة ٣٩ - (أ) - للمدير العام بناء على طالب احد دائتي الجمعية ان يفرض خطيا اي شخص بالكشف على دفتريها ويشترط في ذلك :
- ١ - ان يقع الدائن للمدير العام بان دينه مستحق الاداء وانه قد طلب من الجمعية دفعة له ولم يحصل على نتيجة رغم مرور مدة ثلاثة اشهر .
 - ٢ - ان يودع الدائن لدى المنظمة المبلغ الذي يقدره المدير العام لسد مصاريف الكشف .
- (ب) يبلغ المدير العام النتيجة للدائن .

تقسيم مصاريف التحقيق والكشف

المادة ٤٠ - اذا جرى تحقيق بمقتضى المادة (٣٨) من هذا النظام او اجري الكشف بمقتضى المادة (٣٩) منه ، للمدير العام ، بعد ان يتبع لتفريقين القرصة لادلا بوجهه نظرهما ، ان يحصل كل منها المصاريف بالنسبة التي يقررها .

الفصل السادس

تسوية الخلافات

التحكيم في الخلافات

- المادة ٤١ - (أ) - يشمل التحكيم جميع الخلافات التي تقع بشأن اعمال الجمعية بما فيها الديون والالتزامات المالية :
- ١ - بين الاعضاء الحاليين والسابقين والاشخاص الذين يتوبون عن الاعضاء الحاليين والسابقين والمتوفين او بين عضو حالي وعضو سابق او من يتوب عن عضو حالي او سابق او متوفي وبين الجمعية ولجنة الادارة او احد اعضاء لجنة المراقبة او احد موظفيها او مستخدمها او
 - ٢ - بين الجمعية ولجنة الادارة او لجنة المراقبة او اي عضو من اعضائها او وكيلها او موظف او مستخدم لديها او بين جمعية وجمعية اخرى .

(ب) ترفع جميع الخلافات الناشئة عن اعمال الجمعيات الى المدير العام للنظر فيها عن طريق التحكيم ولا يجوز رفعها للمحاكم النظامية او محكمة الاراضي الا بموافقة المدير العام الخطية :

(ج) يقوم المدير العام خلال اسبوع واحد من استلام طلب التحكيم بتعيين محكم ولجنة تحكيم يعين كل فريق في الخلاف تحكما ويعين المدير العام القيسل :

(د) اذا امتنع احد المحكمين او القيسل عن القيام بالتحكيم خلال المدة التي يعينها المدير العام في امر التحكيم او اذا لم يستطع القيام بذلك او توفي يجوز للفريق الذي عينه ان يعين محكما آخر بدلا منه خلال المدة التي يعينها المدير العام .

(هـ) ١ - يبلغ المحكم أو القبط للفرق الاممهم باحدى طرق التبليغ القانونية او بواسطة سلطات الامن .

٢ - يبلغ الفريق مجهول محل الإقامة او المقيم خارج المملكة باعلان ينشر في احدى الصحف المحلية .

٣ - اذا تخلف اي فريق عن الحضور فيجوز للمحكم او لجنة التحكيم الفصل في الخلاف غايبا .

٤ - يبلغ الفريق مجهول محل الإقامة او المقيم خارج المملكة قرار التحكيم باعلان ينشر في احدى الصحف المحلية ويحق له ان يستأنف القرار للمدير العام خلال شهر واحد من تاريخ النشر .

(و) يكون قرار التحكيم نهائيا اذا لم يستأنف المدير العام خلال شهر واحد من تاريخ صدور الحكم اذا كان وجهيا او من تاريخ تليفه ان كان غايبا .

(ز) اذا جرى استئناف الحكم للمدير العام فعليه ان يبت فيه خلال شهر واحد من تاريخ تقديمه فاما ان يصدق على قرار التحكيم واما ان يعيده لاعادة النظر فيه . ويكون القرار الذي يصدره المدير العام مفعول اي قرار تصدره محكمة بدالية . من حيث قبوله للاستئناف وينفذ في الصورة التي ينفذ بها قرار المحكمة المذكورة .

(ح) تعتبر نفقات التحكيم والتنفيذ التي يقرها المدير العام ديناً مستحق الاداء للمنظمة .

(ط) يتولى المدير العام او مدير الفرع متابعة تنفيذ قرارات التحكيم لدى دائرة الاجراء والدوائر المختصة .

(ي) تستثنى اجراءات التحكيم لغايات هذه المادة من تطبيق احكام قانون اصول المحاكمات المرعي .

الفصل السابع التصفية

تصفية الجمعية

المادة ٤٢ - على المدير العام ان يقرر تصفية الجمعية في الحالات التالية :

(أ) اذا انخفض عدد اعضائها الى ما دون الحد المعلن .

(ب) بناء على طلب او قرار من ثلاثة ارباع اعضاء الجمعية .

(ج) اذا كانت نتائج التحقيق او الكشف بمقتضى المادتين (٣٨) و (٣٩) من هذا النظام تستدعي اجراء التصفية .

امر التصفية

المادة ٤٣ - (أ) للمدير العام ان يقرر تصفية الجمعية بالاستناد الى اي سبب من الاسباب الواردة في المادة (٤٢) وينشر قراره في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية محلية .

(ب) باستثناء قرار التصفية الصادر بمقتضى المادة ٤٢/أ لأي عضو من اعضاء تلك الجمعية ان يستأنف الامر الذي اصدره المدير العام بمقتضى هذه المادة لمحكمة الاستئناف خلال شهرين من تاريخ نشره .

(ج) يصبح قرار التصفية الذي يصدره المدير العام نافذ المفعول بعد مضي شهرين من نشره في الجريدة الرسمية ، اذا لم يستأنف خلال هذه المدة .

وقف اجراءات التصفية

المادة ٤٤ - للمدير العام وقبل الغاء تسجيل الجمعية بموجب المادة (٤٨) من هذا النظام ان يصدر امرا بوقف اجراءات التصفية بشكل نهائي او مؤقت وبالشروط التي يستصوبها ، غير ان مثل هذا الامر لا يصدر الا بناء على طلب احد الدائنين ، او احد الاعضاء ، او المصفي اذا انتخب المدير العام بجدي ايقاف الاجراءات .

صلاحية المصفي

المادة ٤٥ - (أ) اذا اصدر المدير العام امر بتصفية جمعية بمقتضى الصلاحية المخولة له في هذا النظام يعين مصفيا واحدا او اكثر ويقرر ينشر في الجريدة الرسمية ويحدد اجور المصفي ومدة التصفية وله ان يستبدل المصفي او المصفين اذا اقتضت الضرورة ذلك . ولدى صدور قرار تعيين المصفي او المصفين يصبح المصفي هو المسؤول عن ادارة الجمعية ويؤوب عنها في كل امر يتعلق بها .

(ب) يتبع المصفي الاصول القانونية واحكام هذا النظام باشراف المدير العام . والمصفي ان يضع يده فوراً على جميع موجودات الجمعية ودفاترها وسجلاتها وجميع الاوراق والمستندات المتعلقة بالعمل . وان يدبر هذه الاحمال للمدى اللازم لتصفيتها على او في وجه بالمرغم مما ورد في المادة (٤٣) من هذا النظام بشأن المدة اللازمة ليصبح قرار التصفية الذي يصدره المدير العام نافذا .

(ج) للمصفي ان يتخذ الاجراءات التالية :

١ - ان يقيم اية دعوى ويتخذ اية اجراءات اخرى بالنيابة عن الجمعية وان يكون خصما في اية دعوى واجراءات تقام عليها بصفة كونه مصفيا كما يحق له بموافقة المدير العام ان يقسط الديون وان يجري التسويات التي يراها ضرورية وان يعفي من دفع الفوائد ويخفض نسبها .

٢ - ان يقرر من حين الى آخر الديون والالتزامات المستحقة للجمعية اذا كانت مشحولة بالجمعية المقرر تصفيتها غير محدودة بمحددة اسماء الاشخاص الملزمين بالديون والمبلغ الذي يجب على كل منهم دفعه ، على ان لا يجحد ذلك بما لولاء الاشخاص من حق في تقرير المبالغ الواجب على كل منهم دفعها .

٣ - ان يحقق في جميع الادعاءات او المطالب المرفوعة على الجمعية ، وان يقرر الاولوية بين المدعين مراعى في ذلك احكام هذا النظام . ويشترط في ذلك ، ان يكون للديون التالية المستحقة في تاريخ صدور قرار التصفية امتيازاً على غيرها من الديون .

(أ) الضرائب والرسوم الجبرسية والمكوس وغير ذلك من الاموال المستحقة على الجمعية للحكومة .

(ب) الرسوم والعوائد والضرائب المستحقة على الجمعية للمجلس البلدي او المجلس القروي .

(ج) اية اجز او رواتب او تعويضات مستحقة للموظفين .

(د) الاموال والديون المطالبة على الجمعية للمنظمة او التي حصلت عليها الجمعية بكفالتها .

(هـ) بدلات الاعياد المستحقة .

٤ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة السابقة يوزع الرصيد الباقي بين الدائنين بنسبة استحقاق كل منهم (قسي غرام) .

٥ - ان يعين الاشخاص الذين يجب ان يتحملوا مصاريف التصفية ونسبة ما يتحمله كل منهم .

هذا من الأعمال

(د) دعوة الشهود واجبارهم على الحضور وطلب ابراز المستندات واجبار اي شخص على ابرازها بالتقدير المقتضى لتسكينه من تنفيذ مقاصده الماددة وفقا للاصول التي تتبعها الحاكم في هذا الشأن

(هـ) يبقى لمن لحقه حيف من جراء التصفية ان يقدم اعتراضا للمدير العام خلال شهر من تاريخ تبليغه.

(و) تنفذ قرارات المصفي بمقتضى الفقرة ج/٣٧ من هذه المادة بتقديم مذكرة الى رئيس الاجراء لتنفيذها وفقا للاصول المتبعة في تنفيذ قرارات الحاكم على ان تستوفي رسوم التنفيذ من المدينين او بموجب المادة ٢٥ من القانون .

تدقيق حسابات التصفية

المادة ٤٦ - يترتب على المصفي ان يقدم للمدير العام تقريرا عن اعمال التصفية وحساباتها مرة كل شهر من تاريخ صدور قرار التصفية ، كما يترتب عليه ان يقدم تقريره الختامي وحسابات التصفية النهائية الى المدير العام لتدقيقها وذلك بعد تدقيقها من قبل مدير دائرة مراقبة الحسابات .

الغاء التسجيل

المادة ٤٧ - (أ) يترتب على المصفي - حين انتهاء التصفية ان يعلم المدير العام الذي يقوم بدوره باعلام الوزير ليتم تسجيل الجمعية ، وعندئذ تفقد الجمعية صفة الهيئة المتويزة .

(ب) يلقي الوزير بطلب من المدير العام تسجيل اية جمعية لم تمارس نشاطاتها خلال العام الاول من تأسيسها

(ج) ينشر الوزير اعلانا في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية محلية بالغاء تسجيل الجمعية على نفقتها اذا كان لديها اموال .

الفصل الثامن

مسئولية سوء استعمال الامانة

المادة ٤٨ - اذا ظهر للمدير العام في اي وقت من الاوقات ان شخصا من الذين اشتركوا في تأسيس الجمعية او ادارتها او رئيسها او سكرتيرها او امين صندوقها او احد اعضاء لجنة ادارتها او لجنة المراقبة او ملققي حساباتها او المصفين ، او احد موظفيها او مستخدميه او احد اعضاءها السابقين او الحاليين قد اساء التصرف باموالها او املاكها ، او ابقى لديه شيئا منها ، او اساء استعمال الامانة فيما يتعلق باموال الجمعية او املاكها ، او اورد بيانات كاذبة عن حالة الجمعية او تمعد نشر تقارير غير صحيحة عن اوضاعها فيترتب على المدير العام من تلقاء نفسه ، او بناء على طلب المصفي او اي طرف اخر معني ، ان يحيل ذلك الشخص الى المدعي العام لاتخاذ الاجراءات الجزائية بحق ، ولا يشمل ذلك الخطأ الاداري الناتج عن حسن نية .

الاعفاءات

المادة ٤٩ - تنفي جميع المعاملات التي تجزي بين العضو وجنيته من رسوم طوابع الواردات ورسوم التأمين سواء اكان العضو شخصا طبيعيا ام معنويا .

هكذا من الأصول

اجراءات عامة

المادة ٥٠ - (أ) يبقى للمدير العام او مدقق الحسابات المعين من قبل الجمعية ان يعين احد موظفي المنظمة بقوله صلاحية الاطلاع على دفاتر اية جمعية وسجلاتها وقيودها وحساباتها وعلى سير العمل فيها ، ويترتب على اي عضو من اعضاء لجنة الادارة او المراقبة او اية لجنة فرعية اخرى او موظف او مستخدم لدى الجمعية او عضو من اعضاءها ان يقدم اليه المعلومات التي يطلبها منه ، ويترتب على ذلك الموظف ان يقدم الى المدير العام او مدير دائرة مراقبة الحسابات او مدقق الحسابات تقريرا باوضاع الجمعية وسير عملها .

(ب) للمدير العام الصلاحية المطلقة في وقف تنفيذ اي قرار او عمل يقوم به اي شخص من الاشخاص القائمين على ادارة الجمعية او اي موظف لديها او اية لجنة من اللجان القائمة بادارتها ، او هيئتها العمومية ، اذ كان ذلك القرار او الفعل مخالفا لاحكام القانون او هذا النظام او نظام الجمعية الداخلي

(ج) للمدير العام تفويض صلاحياته بالتدبير الضروري لادارة العمل الى اي من موظفي المنظمة بكتاب خطي

(د) للمدير العام ان يقرر جسم اية مبالغ من رواتب او استحقاقات مطلوبة من موظفي الحكومة او المؤسسات تسديدا للديون والالتزامات المطلوبة منهم لجمعيةهم او للمنظمة بموجب سند التعهد المقدم من ذلك الموظف . وعلى محاسب الدائرة او المؤسسة المختصة تنفيذ ذلك .

التصديق على نسخ القيود

المادة ٥١ - أ - تقبل النسخة المأخوذة من قيد مثبت في اي دفتر او سجل او اية قائمة مما هو محفوظ لدى الجمعية حسب الاصول يئة على وجود ذلك القيد اذا كانت مصدقة من المدير العام او من بنينه وتقبل في معرض البينة بشأن الامور والمعاملات المبحوث عنها في القيد وإلى المسدق نفسه وفي جميع الاحوال التي يقبل فيها القيد الاصلي او ابرز في المحكمة لاثبات تلك الامور والمعاملات .

ب - لا يبرر اي عضو من اعضاء لجنة ادارة الجمعية في اية اجراءات قانونية ليست الجمعية فريقا فيها على ابراز اي دفتر من دفاتر الجمعية يستطيع اثبات فحواه بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة او على الحضور كشاهد لاثبات الادور والمعاملات والحسابات المسجلة في الدفتر الا بناء على ادرك تصدده اليه المحكمة .

استثناء بعض الجمعيات من احكام النظام

المادة ٥٢ - للمجلس بتشيب من المدير العام ان يستثنى اية جمعية مسجلة من اي حكم من احكام هذا النظام اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

عقوبة المخالفات

المادة ٥٣ - يعاقب بمقتضى المادة ٣٣ من القانون بطلب من المدير العام :-

أ - كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا النظام واية تعديلات تطرأ عليه وجميع الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاها وانظمة الجمعيات الداخلية .

ب- كل شخص او اية جمعية او هيئة غير مسجلة بمقتضى هذا القانون يستعمل كلمة (تعاون) او (تعاونية) او اية كلمة مشتقة منها كجزء من اسمها.

وضع التعليقات

المادة ٥٤ - للمجلس ان يصدر اية تعليقات لتنفيذ غايات هذا النظام .

١٩٦٩/١٢/٦ .

التحسينات

قاضي القضاة ووزير الاوقاف نائب رئيس الوزراء نائب رئيس الوزراء رئيس
والشؤون والمؤسسات الاسلامية ووزير الدفاع وزير الخارجية وزير
عبدالله غوشة احمد طوقان بهجت التلهوني

وزير الثقافة والاعلام وزير الانشاء والتعمير وزير - وزير -
والسياحة والاشجار وزير النقل المالية الاقتصاد الوطني
صلاح ابو زيد يعقوب معمر سامي جوده

وزير - وزير - وزير - وزير - وزير - وزير -
الصحة البلدية والقروية الزراعة التربة والتطعيم
موسى ابو الرغب سامي ايوب

وزير - وزير - وزير - وزير - وزير - وزير -
العدل المواسلات الاجتماعية والعمل الاشغال العامة الداخلية
جمال ناصر اميل الفوري رشيد عريقات محمد رسول الكيلاني

اقرار انظمة لوزارة الزراعة

صدرت ارادة حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن نائب جلالة الملك ولي العهد المعظم بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٤٠) تاريخ ١٩٦٩/١٢/٦ والمضمن اقرار انظمة لوزارة الزراعة . بشكله التالي

اطلع مجلس الوزراء على انظمة وزارة الزراعة التالية :

١ - نظام رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ (نظام مراقبة الادوية وصناعتها) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٠٩ تاريخ ١٩٦٧/٦/١ .

٢ - نظام رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٧ (نظام معدل للنظام رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ نظام مراقبة الادوية البيطرية وصناعتها) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٤٣ تاريخ ١٩٦٧/١٠/١ .

٣ - نظام رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ (نظام معدل لنظام المسالخ) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٩٦ تاريخ ١٩٦٨/٥/١ .

٤ - نظام رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٩ (نظام استيراد وتصدير الدواجن ويوضها المعدل) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢١٨٠ تاريخ ١٩٦٩/٧/١ .

٥ - نظام رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٩ (نظام معدل لنظام اعفاء الحليب المعد لتغذية الاطفال من رسوم البيطرة) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢١٨٦ تاريخ ١٩٦٩/٨/٢ .

٦ - نظام رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ (نظام المجلس الدائم لتنمية صناعة الدواجن ومتوجاتها) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٠٢ تاريخ ١٩٦٩/١٠/١ .

وحيث ان هذه الانظمة قد صدرت عن وزارة الزراعة بموجب قانونها الخاص دون ان تقرن بموافقة مجلس الوزراء وموافقة جلالة الملك المعظم كما تتطلب المادة ٣٩ من الدستور ، فان مجلس الوزراء يقرر اعتبار هذه الانظمة مجرد مشاريع والتصديق عليها ورفعها لجلالة الملك المعظم لتقرن بالتصديق السامي ومن ثم اعتبار نشرها في الجرائد الرسمية المشار اليها آتفا لنشرها دستوريا لغايات اعتبارها انظمة نافذة المفعول .

تصحيح خطأ

وردت خطأ عبارة (من ارضي الرصيفة) في السطر الرابع من امر الدفاع رقم ١٣ لسنة ١٩٦٩ المنشور على الصفحة ١٤٢٤ من عدد الجريدة الرسمية ٢٢١٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٠ والصواب هو (من اراضي قرية عطل الرصيفة) .

هذا من الأعمال